

المصدر : الوطن السعودية

العدد : 2118

التاريخ : 18-07-2006

المسلسل : 56

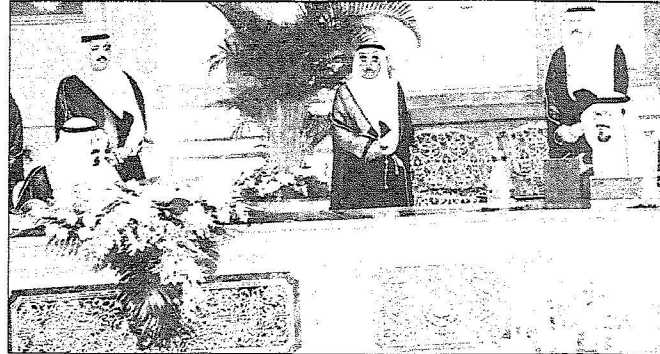
الصفحات : 8

مجلس الوزراء: التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الإسرائيلية أعاق مجلس الأمن من اتخاذ قرار

خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفائات الخطرة والتخلص منها



رأس



خدم الحرمين لدى تروسه جلسة مجلس الوزراء أمس

”بروتوكول“ تعاون أمني مع العراق والدول المجاورة لها لمكافحة الإرهاب والتسلل

جدة : وأمن

رئيس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس، وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة الاتصالات واللقاءات والمشاورات التي تجريها المملكة لتطويق الأزمة الخطيرة الناشئة في المنطقة ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق وإنهاء الحصار المفروض على الإخوة الفلسطينيين.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني عقب الجلسة أن المجلس أكد على أن الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان الشقيق وشعبه واقتصاده ومكونات حياته وما تقوم به إسرائيل من تدمير متعمد ومكتر وتهالك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان واستهداف مقصود للمدنيين والأبرياء والتكثير بهم يوماً أي اعتبار للعهد والمواثيق الدولية والسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. كما أكد المجلس على أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل بكل ما لعلت ومنحت من قوة وتقنية عسكرية تدين مدى تراخي المجتمع الدولي وتغاضبه عن الجرائم الإسرائيلية وأن التأييد المطلق من بعض الدول للسياسات الإسرائيلية أدى حتى إلى إعاقة مجلس الأمن من اتخاذ قرار بهذا الشأن.

كما أكد المجلس على أن تلك السياسات القاصرة قامت إلى محاصرة السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً

ومالياً، واستهدفت الإخلاء بالتوازنات التاريخية المسقرة لبعض دول المنطقة مما أدى إلى التطرف والبأس وتفاقم عدم الاستقرار وانهبالأمن الاجتماعي وتفتت القرار الوطني داخل القطر الواحد نجم عنه اقتلات بعض العناصر والتليارات وانزلاقها إلى قرارات منقردة استغلتها إسرائيل بشعب استغفال لتنتن حرباً مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم أسرها الشعب الفلسطيني بكلمه.

وبين المجلس أن المجتمع الدولي وخاصة دوله الكبرى النافذة والتي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة مسؤولة عن حماية الشعب اللبناني الشقيق ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان وإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على لبنان الشقيق وصون سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني. وأكد المجلس أن المملكة العربية السعودية تقف صفاً واحداً مع القوى الشرعية والوطنية والمتعلقة في لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة لرد هذه الأخطار الباهمة على كيان الأمة العربية والإسلامية. وأثنى وزير الثقافة والإعلام بيانه بل المجلس اطلع بعد ذلك على المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ حيالها من القرارات ما يلي :

أطلع مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام المصادقة على تـريـسـل

اتفاقية/بازل/ و/بروتوكول//
بازل/ بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وتشكيل لجنة وطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية/بازل/ ووضع خطة لرصد ومكافحة الاتجار والتخلص غير المشروع بالنفايات الخطرة وتنسيق الموقف في المحافل الدولية. وبعد النظر في قرار مجلس الشؤون رقم 71/95 وتاريخ 1427/2/6هـ-مقرر مجلس الوزراء الموافقة على الطلب المشار إليه بالصيغة المرققة بالقرار .. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك ..

كما وافق المجلس على عدد من الإجراءات في هذا السيل من بينها تفكيك لجنة وطنية من عدد من الجهات الحكومية من بين مهامها ما يلي..
أ/ الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الخطرة ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ في المملكة.
ب/ وضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والتخلص منها.
ثانياً ..

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - في من ينيحيه - بالتباحث بشأن مشروع/بروتوكول/ تعاون أممي بين حكومات دول جوار العراق وجمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والبرعمة المنظمة وذلك في ضوء الصيغة المرققة بالقرار ومن ثم

توقيعه ورفع النسخة النهائية لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً.

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيحيه - بالتباحث مع الجانب الجورجيني في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جورجيا في ضوء الصيغة المرققة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً.

اطلع مجلس الوزراء على ما رفعه وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لتجذب الاستثمارات الصينية في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب الضريبي ومشروع/البروتوكول/ المرافق له الموقع عليهما في مدينة بكين بين الاثنين 12/23/1426هـ الموافق -م- وقرن الموافقة على الاتفاقية و/البروتوكول/ المشار لفيها بالصيغة المرققة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تجدر الإشارة إلى أن من لربن الملاح العامة للاتفاقية المشار إليها ..

تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة بصرف النظر عن طريقة فرضها ويشمل ذلك في المملكة الزكاة وضريبة استمطر الغلظ الطبيعي وبالنسبة لجمهورية الصين الشعبية ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 18-07-2006 العدد : 2118

الصفحات : 8 المسلسل : 56

الشركات المشتركة مع استثمار لجني
والمشروعات الأجنبية.
خامسا..

بعد الاطلاع على مارفحة وزير
الزراعة بشأن مشروع اتفاقية تعاون
زراعي بين حكومة المملكة العربية
السعودية وحكومة جمهورية الصين
الشعبية الموقع عليه في مدينة بكين
بتاريخ 8/8/1426هـ الموافق
12/9/2005م وبعد النظر في قرار
مجلس الشورى رقم 3/5 وتاريخ
11/3/1427م مقرر مجلس الوزراء
الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك
بالصيغة المرفقة بالقرار .. وقد أعد
مرسوم ملكي بذلك.
سائما..

وافق مجلس الوزراء على تعيينات
بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة
عشرة وذلك على النحو التالي:

1/ تعيين سلمان بن عبد الرحمن بن
عبد المحسن الطيبيشي على وظيفة
مستشار لشؤون الطيران المدني بالمرتبة
الخامسة عشرة بوزارة الدفاع
والطيران.

2/ تعيين خالد بن عبد السلام بن
إبراهيم المدني على وظيفة مستشار
اقتصادي بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة
الاتصالات وتقنية المعلومات.

3/ تعيين عوض الله بن مرشد بن
راشد الرحيلي على وظيفة مدير عام
إدارة مراجعة حسابات القطاع
العسكري بالمرتبة الرابعة عشرة ببيان
المراقبة العامة.

4/ تعيين محمد بن إبراهيم بن محمد
الجهيمان على وظيفة ملحق ثقافي بالمرتبة
الرابعة عشرة بوزارة التعليم العالي.